

الآراء النحوية لبديع الزمان النورسي من خلال تفسير "رسائل النور"

The grammatical opinions of Badie Azzaman Al-nawrasi through the interpretaion of "Messages of Light"

د. غنية تومي

جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)

ghania.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023 / 12 / 21

تاريخ القبول: 2023 / 06 / 25

تاريخ الإرسال: 2022 / 03 / 03

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم جملة الآراء النحوية للمفسر التركي بديع الزمان النورسي (1877م-1960م)، من خلال مجموعته التفسيرية "كليات رسائل النور"؛ فقد احتوت على قضايا لغوية كثيرة أثرتنا رصد النحوية منها، أي تلك المتعلقة بالتركيب، والجملة وأقسامها والإسناد وأحواله، وتوصلنا إلى أنه كان كثير التأثير بأراء عبد القاهر الجرجاني، لاسيما في نظرية النظم، وحاول تطبيقها في تفسيره، من أجل إثبات الإعجاز النظمي للقرآن الكريم، كما استنتجنا انتماءه للمدرسة البصرية في تقسيم الجملة، وكان المنهج المتبع هو عرض آراء العلماء تجاه القضية محل البحث، ثم إبراد رأي النورسي، للوقوف على مكان الاتفاق والاختلاف الحاصل.

الكلمات المفتاحية:

النورسي، نحو، تركيب، جملة، القرآن الكريم.

Abstract:

This study seeks to present a number of grammatical opinions to the Turkish interpreter Badia al-Zaman Al-Nawrasi (1877-1960), through his explanatory collection "Faculties of Letters of Light"; And the sentence and its sections and attribution and conditions, and we found that he was very influenced by the opinions of Abdel-Qahir Al-Jarjani, especially in the theory of systems, and tried to apply it in his interpretation, in order to prove the systemic miracle of the Qur'an, as we concluded his affiliation with the visual school in the division of the sentence, and was The approach is to present the opinions of scientists on the issue in question, and then to provide the opinion of Al-Norsi, in order to determine the agreement and the disagreement that has occurred.

Keywords:

Al-Nawrasi; grammar; structures; sentence; Holy Quran.

1. مقدمة:

إنّ الدّارس للفكر اللّغويّ العربيّ ليدرك ما للغة العربيّة من أهميّة عند أهلها، لعدم كونها أداة تواصل فحسب؛ بل لأنّها لغة كتابهم العظيم، وبدونها لا تتأتّى ممارسة شعائرهم الإسلاميّة، فكان لها نصيب وافر من الدّرس والفحص والتّقليب، وفي بيئات عدّة، ومنابر مختلفة، معتمدة على ما تمتاز به من خصائص لعلّ أظهرها أنّها « لغة إعرابيّة أوّلا، واشتقاقية ثانيا، ومتوافرة ثالثا على منظومة من الوصف النّحويّ يرقى إلى درجة عالية من التجريد الصّوريّ»⁽¹⁾، الأمر الذي يفسّر الاهتمام بتلك الجوانب، والانغماس بعمق في تناولها في مصنّفات اللّغويين والمفسرين والأصوليين والبلاغيين وغيرهم.

إنّ متصّحّ كليّات رسائل النور لا مناص واجد فيها من المسائل البلاغية والقضايا اللّغوية الشّيء الكثير؛ فقد خاض في الحديث عنها، وأدلى ببلوه جريّا على عرّف السّلف الذين ألوا إلّا أنّ يخدموا لغة القرآن الكريم، فكان من نتائج خدمتهم هذا الميراث الألمعي؛ « فلا غرو أنّ يتحدّث النورسيّ عن هذه المشاغل أو "العلوم الآلية" التي كانت صلّتها بالقرآن عضوية (...). ثمّ إنّ النورسيّ- شأن كلّ مسلم- كان يرى في تفعيل اللّغة العربيّة من هذا المنظور الارتقائيّ، والإيحائيّ واجبا من صميم الدّين...»⁽²⁾.

وقد تجسّدت محاور النّحو ومسائله- في الغالب- في ثنايا بحثه المستمرّ والدّوّوب قضية الإعجاز النّظميّ للقرآن الكريم، فعلى وصفه « ما الإعجاز الزّاهر إلّا نقش النّظم»⁽³⁾، ولأنّ لغة القرآن الكريم هي العربيّة الفصحى؛ فهي في منظوره مبنية على قواعد النّحو⁽⁴⁾، التي استتبّطها العلماء وأرسوا أسسها عندما فسدت العربيّة باختلاط الأعاجم، حفاظا على سلامة ملكة الكلام المضريّ، فكيف تجسّدت، إذن، مباحث النّحو وقضاياها في المدونة؟ وما أهمّ الآراء النّحوية التي يمكن أن نمتاحها منها؟

إنَّ للنَّحو فلسفته التي ما فتى بديع الزَّمان يتحدَّث عنها، وهي فلسفة « تظهر في معيار التَّناسب والتَّواصل بين مقوِّمات الكلام»⁽⁵⁾؛ وكان يتصوِّرها في المناسبات المذكورة في كتب النَّحو التي تبيِّن حكمة الواضع، ومن قبيلها (الرَّفع للفاعل، لأنَّ القوي يأخذ القوي)⁽⁶⁾، وقوَّة الرَّفع تُوكِّدها المقولات النَّحويَّة منذ بدء الممارسات النَّحويَّة التَّراثيَّة، كما فعل سيبويه مثلاً، وإن لم يقل ذلك بعبارة صريحة⁽⁷⁾؛ فدلالة أوليَّة الرَّفع وأصالته وقوِّته أنَّه علِّم على الاسميَّة، كما يجوز انتقاله إلى الفعل المضارع، ويحمل عليه في الانتقال النَّصب⁽⁸⁾.

إنَّ تمثَّلات النَّحو في الكليَّات النَّوريَّة تلازم في غالبيتها الأعمَّام الدِّراسة الإجماليَّة لنظريَّة النَّظم التي حاول من خلالها تفسير كلام الله عز وجلَّ أولاً، وتقديم فداذة النَّص القرآنيَّ وإعجازه النَّظميَّ ثانياً. بما أنَّ « فكرة النَّظم نحويَّة محضة استفاد منها البلاغيُّون وطوَّروها وصوَّروها أحسن تصوير»⁽⁹⁾، وغيرهم أيضاً من الباحثين والعلماء من بيئات مختلفة، فقد ارتسمت في فكر النَّورسيَّ أداة طيِّعة لإظهار إعجازيَّة القرآن الكريم، شأنه شأن واضع النَّظريَّة ومبلورها العلامَّة عبد القاهر الجرجانيَّ (ت 471 هـ) وهي ليست آخذة الطَّابع البلاغيَّ النَّقديَّ فحسب؛ وإنما يكسوها- ويغلب- الطَّابع النَّحويَّ وبصورة أشمل، فإنَّ علم المعاني- وهو الإطار العامُّ والهيكل الأكبر- نو بعد نحويّ، وعليه فإنَّه من الصَّواب كما يرى بعض المشتغلين باللُّغة والنَّحو والبلاغة، أن يلتحق بمباحث النَّحو العربيّ، وأن يغدو جزءاً متمماً لموضوعات متداخلة في صلبه، وهي من جوهره في حال من الأحوال، فمن المسائل التي أوعزت إلى النَّحو تصنيفاً: الإسناد وقضاياها، والخبر والإنشاء، ومتعلِّقات الفعل، والقصر والحذف والتَّقدير، والتَّقدير والتَّأخير.

2. النَّظم والتركيب:

كانت الإرهاصات الأولى لنشأة التَّفكير اللُّغويِّ والبلاغيِّ ضمن دائرة التَّفكير الإعجازيِّ للقرآن الكريم، وامتداداً أصيلاً له؛ فقد تولَّد عن انبهار العرب وغيرهم بلغة القرآن الكريم وأسلوبه وقالبه سيل من الدِّراسات والبحوث المتنوّعة، وكان من بينها ما ارتكز على نظم القرآن الذي بدا معجزاً بلغته، وكان عليهم تبيِّن أوجه وأسباب ذلك.

واستمرّ البحث والدّرس إلى أن استوى على يدَيّ عبد القاهر الجرجانيّ صرحا شامخا، تأثّر به من أتى بعده، وكان منهم بديع الزّمان الذي ما فتىّ يُذكرنا بين الفينة والأخرى بمدى انبهاره بما حفل به فكر الجرجانيّ من ألمعية فكرية لغوية فذة، أثّرت فيه، فقادتته إلى تبني نظريته في النّظم إجراءً، بتفعيلها في خضمّ تفسيره - لا سيما في كتابه (إشارات الإعجاز في مظانّ الإيجاز) والذي يمثل المرحلة التي سماها (سعيد القديم)، وهي فترته الأولى في الاجتهاد الفكريّ الدّينيّ الدّعويّ قبل أن يرسو به المقام على ساحل الجهاد الهاديّ القائم على الدّعوة إلى الحقائق الإيمانية للقرآن الكريم، أكثر من التفسير القرآنيّ الكلاسيكيّ الذي امتنّه أغلب من سبقه ومن لحقه؛ يقول الباحث عبد الماجد القاضي بهذا الخصوص: « وبالرغم من أنّ كثيرا من المفسرين مقتنعون بصحة نظرية النّظم؛ إلّا أنّهم واجهوا صعوبة كبيرة في تطبيقها العمليّ في تفاسيرهم؛ غير أنه يبدو من صنيع الأستاذ النورسيّ أنّه يسير بخطى ثابتة وواقفة في كشف أسرار النّظم بين الكلمات والعبارات والآيات (...) ويأخذ تحليل النّظم عند النورسيّ مرحلتين؛ أولاهما بيان خفايا الروابط بين الكلمات المفردة فالتركيب فالجمل، فالآيات فالسّور، وفي المرحلة الثّانية يتبسّط في معالجة موضوع الإعجاز والنّظم بتلمسه الوحدة الموضوعية والغائية، وحصرها في مقاصد أساسية»⁽¹⁰⁾ .

وهذا يقودنا إلى محاولة إعطاء صورة لتجليات الإعجازيّة في نظم القرآن الكريم من منظوره. يقول النورسيّ: « إنّ المفرد اسم وكلمة وأداة؛ إذ منبع الوجود ذات وحركة ونسبة؛ فالذي يحكي عن الذات اسم، والذي يخبر عن الحركة فعل، والذي ينبئ عن النسبة حرف...»⁽¹¹⁾ في هذه التّفسيمة المبنية على ما جاء في برهان الكلنويّ (ت1205هـ) في المنطق، يصنّف النورسيّ - موافقا غير معترض - اللفظ المفرد إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم وهو ما حكى عن الذات، والأداة أو الحرف وهو ما أنبأ عن النسبة، والكلمة التي يقصد بها المناطقة **الفعل**؛ فنظرة عَجلى في كتب المنطق لتعضّد كوّن أنّ ما يسميه النحاة (فعلا) إنّما هو عندهم (كلمة)⁽¹²⁾.

يقول مصطفى جمال الدين بأنَّ «المناطقة العرب عند تطبيقهم هذه الأقسام، وجدوا أن (الكلمات) في العربية قضايا مركّبة، وليست ألفاظاً مفردة؛ فالمركّب، وهو عندهم (ما يدلّ جزء لفظه على جزء معناه) ينطبق على الأفعال العربية؛ لأنّ الفعل (أمشي) و(تمشي) مثلاً (...) في حكم قولك: (أنا أمشي) و(أنت تمشي)، لذلك أنكر بعضهم وجود (الكلمة) في لغة العرب؛ لأنّ ما يقابلها من (الفعل) هو من قسم المركّب لا المفرد»⁽¹³⁾. على أنّ ما يعيننا -هنا وكما مرّ- أنّه يرى في اللفظ العربيّ أقساماً ثلاثة تشكّل الجملة، وتعالقها بعضها ببعض وفق نمط من أنماط التّركيب هو الذي ينشئ كلاماً ذا معنى، وذا قصد، فكما يذكر «بني الكلام على التّعليق...»⁽¹⁴⁾، والتّعليق عنده مأخوذ ممّا في حوزة عبد القاهر الجرجانيّ الذي صدر كتابه (دلائل الإعجاز) بتعريف النّظم بقوله: «معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكلمِ بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتّعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم -وتعلق اسم بفعل- وتعلق حرف بينهما»⁽¹⁵⁾.

إنّ التّعليق فيما بين الكلم - لا سيما في القرآن الكريم - مرتبط بجودة التّموضع، وحسن التّموقع في نظر النُّورسي؛ حيث «إنّه ما من كلمة في التّنزيل يأبى عنها مكانها، أو لم يرض بها، أو كان غيرها أولى به؛ بل ما من كلمة من التّنزيل إلّا وهي كدرٌ مرصّعٍ متماسكٍ بروابط المناسبات...»⁽¹⁶⁾. يذكر بديع الزّمان أنّ أعظم المعجزات هو القرآن الكريم، وأنّ أدقّ وجوه إعجازه ما في بلاغة نظمه⁽¹⁷⁾، التي شطرها إلى قسمين؛ القسم الأوّل كالحلية، والآخر كالحلّة يتكفّل به فنّ البيان، و ليس يعيننا في هذا المقام.

أمّا الأوّل فيُعهد لفن المعاني، ويشبّهه باللالئ المنثورة والزينة المنشورة والنقش المرصّع، النّابعة من توحيّ المعاني النّحوية فيما بين الكلم، ويشبّهها بعملية إذابة الذهب بين أحجار الفضة⁽¹⁸⁾، وأحياناً يختصر عبارة (نظم المعاني النّحوية) إلى (نظم المعاني)⁽¹⁹⁾، فمنشأ نقوش بلاغة القرآن وإعجازه إنّما «هو نظم المعاني دون نظم اللفظ (...)»، ونظم المعاني: عبارة عن توحيّ المعاني النّحوية فيما بين الكلمات؛ أي إذابة المعاني الحرفية بين الكلم لتحصيل النقوش الغربية»⁽²⁰⁾.

هو، إذن، يُلحَّ على أنّ دليل الإعجاز النظمي يُطلبُ في معاني النَّحو، موافقا بهذا شيخه عبد القاهر الجرجاني الذي راح يصرّ في دلائله وبصورة مستمرة على أنه: «إذا ثبت الآن أن لا شك ولا مرية في أن ليس النظم شيئا غير توحي معاني النَّحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أنّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النَّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه وموضعه ومكانه وأنه لا مستتبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غارٌ نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم لها إلى الخدع...»⁽²¹⁾. وليس يغرب عن قارئ الرسائل النورية مدى تأثر صاحبها بنظرية النظم الجرجانية؛ سيما وأنّ كتابه (إشارات الإعجاز في مغانّ الإيجاز) يُعدّ واجهة تطبيقية إجرائية بحثة لتلك النظرية في جهود المتأخرين من علماء المسلمين.

وربطا لما سبق بالطرح النحوي للنورسيّ لنقاه بينهنا إلى «أنّ نظم دُرر القرآن ليس بخيط واحد؛ بل النظم في كثير - نقوش تحصل من نسج خطوط نسب متفاوتة قُربًا وبعُدًا، ظهورا وخفاء؛ لأنّ أساس الإعجاز بعد الإيجاز هذا النقش»⁽²²⁾، و«ما الإعجاز الزاهر إلا نقش النظم»⁽²³⁾. ونظنه حينما وصف النظم القرآنيّ بالنقوش الحاصلة من نسج خطوط نسب متباينة الأبعاد كان أكثر قُربا ممّا يُعرف في الحقل اللسانيّ الحديث بالتواشج والتعالق التركيبيّ بين مكونات الجملة؛ ذلك «أنّ الألفاظ تعقد فيما بينها حسب ترتيبها في سلسلة ضروبا من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان، (...) وعندما يوضع لفظ في مركّب ترتيبيّ فلا يكتسب قيمته إلّا لكونه يقابل ما سبق أو ما لحق على هذا المحور...»⁽²⁴⁾، وهي ليست بعملية رصف ونضد لألفاظ في سلسلة كلامية أفقية في شكلها البسيط؛ بل هي عملية تعليق وارتباط بين عناصر يُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك، تماما كلوحة فنية تستدعي فيها الأصباغ بعضها بعضا؛ فمؤلف الكلام «بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة، فيتوحيّ فيها ترتيبا، يحدث عنه ضرب من النقش والوشي»⁽²⁵⁾.

إن تراكم مفاهيم كلّ من التعلّيق والبناء والترتيب عند الجرجاني وانتثارها في دلائله من نحو قوله: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك...»⁽²⁶⁾؛ ربّما منح للنورسيّ السبيل لوسم نظم القرآن بالنقش، وبنسج خطوط وتفاوت النسب بينها، وتباين أبعادها تبعاً للغرض الذي من أجله سيق الكلام، وفي وسعنا تسمية هذا الأمر «هندسة الكلام»، كيف لا وهو يتحدّث عن الخطوط، والنسب والأبعاد، وهي مصطلحات تجسّد ديدنه في التفكير والتعبير، فـ «هناك هندسة ذهنيّة، وحسّ للمقايضة تتّصف بهما تعبيرية النورسيّ»⁽²⁷⁾— وما هذا بغريب وقد غدت اللّغة في منظور شيخه الجرجاني «أنماطاً من الأشكال الهندسيّة؛ فالألفاظ خطوط وتراكيبها أشكال، والخطوط لا تؤدّي دورها ولا تفرض وجودها إلّا من خلال اتّساقها في هذا الشّكل الهندسيّ—المقبول طبعا— أو ذاك...»⁽²⁸⁾.

إنّه تجسيد لانبهار واضح وانقياد فكريّ متجلّ إزاء نظريّة النّظم، ولا أدلّ على ذلك من استعماله المصطلحات ذاتها، والتشبيهات عينها في وصف الإعجاز النّظميّ للقرآن الكريم، إلّا أنّ الفارق الظّاهر بين الرّجلين هو أنّ الجرجانيّ قد أفاض نظراً وتطبيقاً، أمّا النورسيّ فركّز على الجانب الإجرائيّ للنظريّة، وحاول تفعيلها مع البعد قدر الإمكان عن التّظهير والتّفعيد، ربّما كان ذلك إيماناً منه أنّ الجرجانيّ ومن هم من رطانتة قد قدّموا العمل الجليل، والدّرس القويم في قضايا اللّغة لا سيما المنبئية أساساً على درس لغة القرآن الكريم.

إنّ أجليّ مظاهر تركيب وانتظام العبارة القرآنيّة في نظره هي التّعاون القويّ بين جملها وهيئاتها؛ إذ إنّها تتكاتف وتتساند لتبرز الجملة في أرقى وجه يبتغى. ويتجسّد هذا التّعاون والتّساند في عبارات القرآن كريم في ثلاثة مظاهر هي على الترتيب:

1. في نظم الآية مع سابقتها.
2. في النّظم الواقع بين جمل كلّ آية.
3. في نظم هيئات كلّ جملة قرآنيّة؛ أي بين مكونات كلّ جملة من جمل الآية الكريمة⁽²⁹⁾.

وتقنيته تلك في إظهار الإعجاز النظمي إجراءً - نابعة من إيمانه الشديد بمبدأ توحي المعاني النحوية فيما بين الكلمات لتحصيل النفوس الفريدة، يقول: «وإن أمعنت النظر لرأيت أنّ المجرى الطبيعي للأفكار والحسيات؛ إنّما هو نظم المعاني، ونظم المعاني هو الذي يشيّد بقوانين المنطق (...) وأسلوب المنطق هو الذي يتسلسل به الفكر إلى الحقائق (...) والفكر الواصل إلى الحقائق هو الذي ينفذ في دقائق الماهيات ونسبها...»⁽³⁰⁾. ولنا أن نستخلص من كلامه هذا أنّه تصوّر قوانين المنطق أساس معاني النحو، وأنه بتلك القوانين ينحو الفكر صوب الحقائق. يقول في موضع آخر عن العلاقة بين النحو والمنطق: «اعلم كما أنّ النحو شريعة الموجودات الطيارة اللسانية (...) كذلك إنّ المنطق شريعة الموجودات الذهنية الساكنة في الجنان...»⁽³¹⁾.

ويعني بالموجودات الطيارة اللسانية، الألفاظ التي هي في حاجة ماسة ودائمة لتشريعات النحو وقوانينه، وبالموجودات الذهنية المعاني والأغراض التي تسكن الفكر والقلب، وتحتاج إلى قوانين المنطق الذي هو: «آلة قانونية، تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»⁽³²⁾، وهذا الطرح يعضد - بحكم أنّ مصدر المنطق هو العقل - مسألة أعمّ مفادها أنّ اللغة لا تدلّ على ما تدلّ عليه إلا بالعقل الذي هو الحكم الوحيد في صيرورتها عبر التفاعل والإنجاز، وأنّ اللغة ليس فيها شيء يُفقد من قبضة العقل، فما إن يتأسس حدث على دعامة المنطقية حتى يتوجّب على الفهم والإدراك أن يتلونّ بنفس الكثافة من المعقولية⁽³³⁾.

ومدارسته الحثيثة للنظم وتوحي معاني النحو فيما بين الكلمات والجمل المنظومة يتيح لنا فتح نافذة تطلّ على الأبواب النحوية التي وطئها الشيخ محاولة منا لرصد أهمّ القضايا النحوية التي أتى عليها، ومن ثمّ تحديد توجهه إزاءها، وهذا يستنبط من مقارنته للنظم الواقع بين مكوثات الجملة القرآنية الواحدة، ممّا هو كائن في الرسائل النورية التي كان يفتقّ ذهنه بين ثناياها بين الفينة والأخرى بمجموعة من الطروحات النحوية.

3. الجملة وأقسامها:

1.3. الجملة عند النحاة:

كثيرة هي الدراسات -على اختلاف مشاربها ومطائنها- تلك التي بحثت في الجملة وحاولت تحديد ماهيتها، ورسم حدود كيانها من الأنحاء التقليدية إلى اللسانيات الحديثة، وتعددت طبيعة معايير تعريفها؛ غير أنها - في مجملها - ربطت بين ثلاثة مصطلحات هي: الكلام والإنسان والجملة، وصدر عن ذلك اتجاهان⁽³⁴⁾؛ أما الأول فهو الذي ساوى فيه أصحابه بين الكلام والجملة وعدّوهما مترادفين، وهو ما يفهم من كلام سيبويه لما قال: «واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعت في كلام العرب على أنّ يحكى بها، وإنّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً؛ نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسنُ أن تقولَ: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخلُ قلتُ»⁽³⁵⁾. ويعني بذلك أنّ جملة (زيد منطلق) كلام، وهي تامّة مستقلة بنفسها، مستغنية عن غيرها، ثم نجد أنّ ابن جني يقرّ ويقرّر ما فهم من كلام سيبويه؛ فجعل الكلام «كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمّى النحويّون الجمل...»⁽³⁶⁾، والجملة «كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه»⁽³⁷⁾، ثم يجيء الزمخشريّ بعد ذلك مستظهراً الإسناد وقوامته في التركيب بأن جعل «الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشرّ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، ويسمّى الجملة»⁽³⁸⁾؛ فالكلام - واسمه الجملة، مركّب قائم على الإسناد. و أمّا الاتجاه الثاني فرّق متبنّوه بين الكلام والجملة بجعل العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، مع التمييز بين نوعين من الإسناد الواقع بين مكونات كلّ منهما؛ فالرّضي الأستراباذي (ت 686 هـ) يشير إلى أنّ «الفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ (...). والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس»⁽³⁹⁾.

ومعنى ذلك أنّ الجملة أعمّ من الكلام؛ فهما وإن اقتضيا كليهما الإسناد، إلّا أنّ الكلام مُستدعٍ القصد ضرورةً، والجملة قد تكون مقصودة وقد لا تكون. ولعلّ ابن هشام خير من وقف على هذا المفهوم؛ فالكلام على ما ذكر قول مفيد بالقصد، والإفادة هي الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه⁽⁴⁰⁾.

2.3 الجملة عند النورسي:

إذا نحن نقبنا في المدونة، لن نقف فيها على عبارة صريحة تفيد انسياقه صوب واحد من ذينك التوجيهين؛ حيث إننا سنلمس تداخلا ليس فقط بين الكلام والجملة، وإنما أيضا بينهما وبين مصطلحي اللفظ والكلمة، وهما مصطلحان أطلقهما على الجملة وشبهها؛ فعلى سبيل المثال وصف قوله تعالى: ﴿ كَفَرُوا ﴾⁽⁴¹⁾ و﴿ يَجْعَلُونَ ﴾⁽⁴²⁾ و﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾⁽⁴³⁾ بـ «اللفظ»، كما سمى شبه الجملة -مثلا- ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾⁽⁴⁴⁾ و﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاةٌ ﴾⁽⁴⁵⁾ «كلمة»، وأحيانا «لفظا» كما في قوله تعالى: ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽⁴⁶⁾.

ومنه يتجلى لنا بوضوح تساوي المصطلحين اللفظ والكلمة في نظره، وإطلاقهما على الجملة وشبه الجملة، دونما فصل واضح أو دقة في الاستعمال، ويعود هذا ربما لانشغاله في إظهار الإعجاز النظمي الواقع بين مكونات الجمل في الآيات الكريمة والإمعان في ذلك أكثر من أن يعبا بالمسميات.

ولعل للباحث سليمان عشراتي رؤية خاصة به تجاه التساوي الحاصل بين عناصر فرق بينها غيره؛ فـ: «مفهوم الكلمة عنده أوسع من نطاق المفردة أو الأداة كما تواضع عليه اللسانيون واللغويون. إن الكلمة تعني عنده الجملة والعبارة والشعار، لذا هو يرى أن (سبيلان الله)، (الكلمة لله)، (الله أكبر)، وكذا (بسم الله)، (لا إله إلا الله) هي "كلمات مقدسة" (...) وواضح أن هذا التمثل لمعنى الكلمة هو تمثّل خطي، تركيبّي؛ لأنّ النورسي يدرك الأشياء بتصور تشكيلي. فالخطّ وحده عارٍ عن التشكيل لا يعني شيئا بالنسبة إليه، لكن تقاطع أكثر من خطّ في تشكيل ما يعني إفادة ويؤدّي دلالة، من هنا كانت الكلمة تعني عنده ليس اللفظ وإنما العبارة»⁽⁴⁷⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الإفادة في تحديد الجملة تجسّد إجراء؛ إذ إنّه كان حينما يصل إلى مرحلة تبيين هيئات عناصر الآية الواحدة فيما بينها، كان يوظّف لفظة (جملة)، وكان يشير في كلّ مرّة إلى تركيب تامّ لفظا ومعنى، والأمثلة كثيرة؛ منها قوله: «وأما هيئات جملة ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾»⁽⁴⁸⁾، وقوله: «وأما هيئات جملة ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ﴾»⁽⁴⁹⁾ لكن هذا لا يمنعنا من رسم حدود الجملة في منظوره استشفافا عبر تحليلاته وتفسيراته لآي القرآن الكريم.

3.3. الجملة الفعلية والاسمية:

ممّا لا مرأى فيه، أنّ علماءنا القدامى والمحدثين اختلفوا في تحديد مفهوم وماهية الجملة الفعلية، وانقسموا إلى قسمين؛ قسم عرفها بأنّها الجملة المُصدّرة بفعل أو التي بُدئت بفعل نحو: (قام زيدٌ)، و(ضرب اللّصّ)، ولا عبرة بما تقدّم على المسند والمسند إليه من الحروف، مع اعتبار ما هو صدر في الأصل؛ فالجملة (كيف جاء زيد؟)، وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة:87] فعلية؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير⁽⁵⁰⁾.

وقسم آخر رأى أنّها الجملة التي يكون المسند فيها فعلا سواء تقدّم على المسند إليه نحو: (خرَجَ زيدٌ) أو تأخّر؛ نحو(زيدٌ خرج)، وهو تقسيم مبنيّ على نوع المسند في الجملة. يقول علي أبو المكارم في هذا السياق: «وجليّ أنّه بهذا الرأى يبرأ التّصنيف النّحويّ من الأخطاء (...) فضلا عن تحقيقه للشّروط الثلاثة (...) الضّروريّة لصحّة التّصنيف، من حيث تصوير بعض النّماذج النّمطيّة للجملة العربيّة تصويرا يعتمد على وحدة النّسق، ويتّسم بالاتّساق من ناحية، والتّقابل من ناحية أخرى...»⁽⁵¹⁾. وأمّا الجملة الاسميّة، فيقول ابن هشام أنّها الجملة التي صدرها الاسم، كـ(زيدٌ قائمٌ) و(هيّات العقيق) و(قائم الزّيدان) عند مَنْ جوّز عمل الوصف فيما بعده من غير أن يكون مسبوقا بنفي أو استفهام، وهم الأخفش والكوفيّون⁽⁵²⁾.

وعلى كلّ، فالتّفتيش في مظانّ المدوّنة لا يُفضي إلى نصّ صريح لصاحبها يمكن معه تحديد تأييد لأيّ من القسمين، اللهمّ إشاراته بين الفينة والأخرى إلى ما بين مكونات الجملة- فعلية كانت أم اسمية- من وجوه النّظم.

على أنّه يمكننا امتياح مذهبه من خلال تعليق بسيط له على هيئات الآية الكريمة ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة:30] لما قال: «(نحن أي: معاشر الملائكة المعصومين من المعاصي، ...) واسميّة الجملة إشارة إلى أنّ التّسبيح كالتّسبيح لهم، واللّازم لفطرتهم وهم له...»⁽⁵³⁾، فقوله (اسميّة الجملة) والتي يعني بها (نحن نسبح بحمدك) دليل على أنّه ممّن يعتبر صدارة الجملة أساسا في التّصنيف، والجملة السابقة مكونة من:

مسند إليه (ضمير) + مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل مستتر) + شبه جملة .

ولو كان من النحاة الذين يرون أنّ الجملة تكون فعلية إذا كان المسند فيها فعلا سواء تقدّم أم تأخّر لعدّها فعلية؛ لأنّ المسند - ههنا- فعل. وبالتالي يمكننا الاستناد إلى كلامه هذا في تصنيفه ضمن البصريين الذين يرون أنّ «الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم»⁽⁵⁴⁾.

وكانت جُلُّ تناولاته لعبارة (الجملة الفعلية) و(الجملة الاسمية) إنّما لتعزيد فكرة مفادها أنّ الجملة الفعلية في القرآن الكريم تُستعمل في سياقات التّجديد والحدوث والحركة، وأمّا الجملة الاسمية فلا تثبات الثّبات والدّوام⁽⁵⁵⁾. فعلى سبيل المثال يذكر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة:3] بأنّه جيء به (بؤمنون) بدل (المؤمنون) لتصوير وإظهار تلك الحالة المستحسنة في نظر الخيال، وللإشارة إلى تجدّده بالاستمرار، وبأنّه أقيمت جملة (يقيمون) مقام (المقيمين) لإحضار تلك الحركة الحياتية الواسعة، والانتباه الروحاني الإلهي في العالم الإسلامي في نظر السامع⁽⁵⁶⁾.

وفي موضع آخر علّل في مقابلة ألمعية سبب استخدام الجملة الاسمية في مقام، والجملة الفعلية في مقام آخر في الآية عينها، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۗ ۱٤ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14-15]؛ قابل بين جملة ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ و﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾.

الأولى ذات النمط: [أداة نسخ (إن) + مسند إليه (ضمير) + مسند (شبه جملة)]

وهي اسمية لأنّ المقصود إثبات الثّبوت والدّوام، أمّا الجملة الأخرى ذات النمط التركيبي:

مسند (فعل ماضي) + مسند إليه (ضمير متصل).

وهي جملة فعلية للإشارة إلى أنّه لا يمكن لهم أن يدّعوا الثّبوت والدّوام، وإنّما غرضهم من هذا التّصنّع الاشتراك في منافع المؤمنين والاطّلاع على أسرارهم بادّعاء حدوث الإيمان⁽⁵⁷⁾. وهذا ما عبّر عنه الزّمخشريّ مجيباً عن تساؤل افتراضي من المتلقي بقوله: «فإن قلت: لم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية؟ (...). قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنّهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم ونشئه من قبلهم، لا في ادّعاء أنّهم أوحديون في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم»⁽⁵⁸⁾.

يوصل بديع الزمان المقابلة بين جملتي ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، وجملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ إذ الأولى ذات النمط التركيبي:

- [أداة حصر + مسند إليه (ضمير منفصل) + مسند (اسمي)].

فجاء المسند خبرا مفردا (اسم فاعل) ليشير إلى أن الاستهزاء شأنهم وصفتهم الملازمة وغير الجديدة. أما الجملة الأخرى فهي من نمط:

- [مسند إليه + مسند (فعل) + فاعل (ضمير مستتر) + شبه جملة].

فالمسند جملة فعلية، فعلها مضارع جيء به ليدل على أن نكايات الله تعالى وتحقيراته تتجدد على المنافقين ليحسوا بالألم ويتأثروا به؛ إذ إن الأمر إذا استمر على نسق واحد قل تأثيره، وقد ينعدم، ولذا قيل بأن شرط الإحساس هو الاختلاف⁽⁵⁹⁾، وإلى الرأي ذاته اتجه الزمخشري موعبا عن إفادة الفعلية حدوث الاستهزاء وتجده وقتا بعد وقت، وهكذا كانت نكايات الله عز وجل في المنافقين وبلاياهم النازلة بهم⁽⁶⁰⁾. لقد لخص الألويسي القضية فيما محصلته أن الجملة الفعلية لإفادة التجدد الاستمراري الذي هو أبلغ من الاستمرار الثبوتي الذي تفيدته الاسمية لأن البلاء إذا استمر قد يهون وتألفه النفس⁽⁶¹⁾.

وهذه القضية استرعت النظر الحديث، وتمخضت عن قاعدة مفادها أن الإثبات بالاسم ليس كإثبات بالفعل؛ «لأن الإثبات بالاسم هو أن تثبت به المعنى من غير أن يقتضي تجده شيئا فشيئا (سكوني، تزامني)؛ في حين أن الإثبات بالفعل يقتضي موضوعه تجدد المعنى المثبت به شيئا فشيئا (حركي، تعاقبي)»⁽⁶²⁾.

4. الإسناد في تصور النورسي:

إن الإسناد أظهر وأجلى العلاقات في تركيب الجملة العربية، وأساس جامع لكل العلامات والصور الظاهرة والمتحققة التي يجد المتكلم عبارته فيها، وهو في عرف النحاة «عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه»⁽⁶³⁾. فهو إذن، علاقة ترابط بين اسمين، أو بين اسم وفعل، والنحاة يضعونه مرتكزا للجملة، ومقوما أساسيا لها؛ لأنه يلعب دورا محوريا يتمثل في وضع الصيغ في صورة معينة دقيقة، وليس إيرادها كيفما اتفق، أو رص ألفاظها دونما قانون يؤطر تناليها.

ويذهب النورسي إلى أنّ كلّ لفظ مستعمل في كلّ زمان وعلى كلّ وضع إمّا مفرد، وليس يعيننا هنا، وإمّا مركّب، وهو لبّ وأسّ الإفادة، وأنّ «وضع الألفاظ لا ليفيد معانيها لتعيّنها أوّلاً؛ بل ليفيد ما يعرضها بالتركيب؛ فالمركّب مُقَدَّم، كما في دلائل الإعجاز»⁽⁶⁴⁾. ويقصد بما جاء في كتاب الجرجاني تلك النصوص الكثيرة التي حَقَل بها والتي من أمثلتها قوله: «لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجرّدة من معاني النحو؛ فلا يقوم في وهم، ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أيّ كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، ووضّعها وضّعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في: **فَقَا نَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ** ⁽⁶⁵⁾ (مِنْ نَبَكِ قَفَا حَبِيبٍ ذِكْرِي مَنْزِلٍ)، ثم انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها؟»⁽⁶⁶⁾.

ولا يمكن بحال في تصوّرنا الذي يوافق ما جاد به كثير من علمائنا الذين آمنوا بالتّكامل بين النحو وعلم المعاني أن نذكر الإسناد ونحيد به خارج إطار الدرس الممتزج الذي يراعي النحو والبلاغة معاً، وهذا في خضمّ الاهتمام الذي أولاه عبد القاهر ومن والاه - ومنهم بديع الزّمان - للظواهر الأسلوبية البلاغية المتنوّعة التي يتشكّل فيها نظم الكلام، مع مراعاة الفروق الدقيقة المترتبة، واتّجاهات الأغراض البلاغية الناتجة عن اختلاف النظم، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نأخذ باب التّقديم والتأخير نموذجاً لأحد أحوال الإسناد المختلفة، لنرصد تجلّي مفهوم الإسناد في فهمه إجراءً.

يحافظ النّظام اللّغويّ للعربية على رتب خاصة بالنّسبة إلى أجزاء الكلام وفق الصّور الإسنادية للجملة التي يمكن أن تتغيّر مكوناتها موقعياً تقديمياً أو تأخيراً مع محافظتها على معناها النّحويّ، ويقوم بحث التّقديم والتأخير على دراسة الرتبة في الجملة التي تكون رتبة محفوظة وغير محفوظة.

أما الرتبة المحفوظة فيقصد بها احتفاظ الأبواب النحوية بمواقعها في الترتيب العام للجملة بالنسبة لأبواب أخرى»، ولو اختلفت هذه الرتبة لاختل التركيب باختلافها، وعليه تشكل قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المترتبة بحسبها، أما الرتبة غير المحفوظة فمن أشكالها تقديم الفاعل على الفعل أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معا لغاية دلالية ما⁽⁶⁷⁾. ومن نماذج التقديم تقديم المفعول به في قوله عزَّ من قائل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]، فنلاحظ أنَّ الجملة الفعلية (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) التي عطف عليها الجملة الفعلية (إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) هي جملة مَحْوَلَة، بنيتها العميقة أو الأصل هي (نَعْبُدُكَ) المكوَّنة من: [فعل+فاعل مستتر + مفعول به ضمير متصل]، ولأنَّ الغرض إفادة الاختصاص والقصر تغيير تركيبها النحوي والدلالي، وهو ماسماه الباحث بومعزة بـ(نقل الاسم عن طريق التفكير إلى اليمين)، ولأنَّ هذا يعوقه عدم إمكانية استقلال المتصل بذاته توجَّب تحويله إلى قبيله وهو الضمير المنفصل (إِيَّاكَ)؛ فالاختصاص كان سبب تقديم الضمير المؤدِّي وظيفة المفعول به⁽⁶⁸⁾؛ حيث إنَّ المفعول إذا كان ضميرا منفصلا والفعل متعدِّ لواحد وجب تأخير الفعل، ولا يجوز أن يتقدَّم إلَّا في ضرورة. وهذا ما نعته النورسي بتقديم الحصر، إذ إنَّ التقديم للإخلاص الذي هو روح العبادة⁽⁶⁹⁾، وأنَّ في الحصر بـ(إِيَّاكَ) إشارة إلى أنَّ بهذه النسبة الشريفة التي هي العبادة والخدمة له تعالى يترفع العبد عن التذلل للأسباب والوسائط⁽⁷⁰⁾، وهو ما علل به الزمخشري التقديم مستعملا مصطلح الاختصاص، والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة⁽⁷¹⁾، وهو حصر حقيقي في نظر ابن عاشور مستفاد من تقديم المعمول⁽⁷²⁾. كذلك تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه في الآية الكريمة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة:8]؛ فالخبر جاء شبه جملة (جار ومجرور) قدَّم على المسند إليه (من).

وفسر بديع الزّمان سبب تقديم المسند والذي يترتب عنه، ضرورة، تأخير المسند إليه بما مفاده أنّ من شأن إنشاء التعجّب الذي هو غرض التّغيير الرّتبّي الصّدارة، وليتمركز النّظر على صفة المبتدأ التي هي مناط الغرض، وإلا لانتظر ومرّ إلى الخبر⁽⁷³⁾. كذلك قدّم المسند (الخبر) على المسند إليه في قوله تعالى ﴿ فِيهِ ظَلَمَتْ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: 19]؛ فالخبر شبه جملة (جار ومجرور) مقدّم على المسند إليه المرتفع على الابتدائية، وذهب النورسيّ إلى أنّ إيقاع التّقديم إنّما للإشارة إلى أنّ خيال المصاب المدهوش والسّامع المستحضر خياله لتلك الحال يتوهم أنّ ظلمات الليالي الكثيرة أفرغت بتّامها في تلك اللّيلة⁽⁷⁴⁾. والملاحظ ربطه لإجراء التّقديم لإفادة الحصر والتّخصيص، في بعض السّياقات وعدم قصره على الاهتمام والعناية فقط، شأنه شأن عبد القاهر الجرجانيّ الذي بعد تأكّيده على الفوائد الكثيرة والمحاسن الوفيرة لباب التّقديم والتّأخير راح يستهجن من حصر كلّ فوائد هذا الباب في واحدة هي العناية والاهتمام، وعنى بذلك أساسا سببويه ومن جرى مجراه من النّحاة⁽⁷⁵⁾؛ فقد ذهب سببويه إلى أنّ التّقديم والتّأخير فيما يكون ظرفا أو اسما، وفي باب الفاعل والمفعول، ينضوي تحت راية العناية والاهتمام⁽⁷⁶⁾، ولذلك قال ابن قيم الجوزيّة (ت751هـ) إنّ « ما تقدّم من الكلّم، فتقدّمه في اللّسان، على حسب تقدّم المعاني في الجنان»⁽⁷⁷⁾، وربّما هذا ما عناه خليل عمايرة بتأكّيده على أنّ التّرتيب المتعلّق بالتّقديم والتّأخير يُعدّ من أظهر عناصر التّحويل وأكثرها مرونة ووضوحا؛ لأنّ المتكلّم يعمد إلى مورفيم كان حقّه التّأخير فيما عُرف عن العرب فيقدّمه، أو إلى ما حقّه التّقديم فيؤخّره في التّركيب، طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النّفس⁽⁷⁸⁾.

5. الخاتمة:

وفي الأخير نستطيع القول بأنّ قضايا النّحو في رسائل النور انبنت على دعائم نظريّة النّظم، وأبانت عن احتفاء جليّ بفكر عبد القاهر الجرجانيّ وآرائه اللّغويّة النّحويّة التي حاول تفعيلها برويته الفريدة عبر المراحل الثّلاث مشكّلة تقنيّة خاصّة تعكس مدارسته الحيثيّة للنّظم الحاصل أوّلا في نظم الآية مع سابقتها، ثمّ في النّظم الواقع بين جمل كلّ آية، وأخيرا في نظم هيئات كلّ جملة قرآنيّة، كما ترشّح لدينا وتكشّف انتماءه للمدرسة البصريّة في تقسيم الجملة، إضافة إلى تأثره الواضح بتفسير الزّمخشريّ في كثير من الآيات التي فسّرها وانسجمت إلى حدّ كبير مع تلك التي في الكشّاف من حيث النّظر النّحويّ والبعد التّفسيّريّ الدّلاليّ.

6. الهوامش:

- 1- المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 14.
- 2- عشراتي، سليمان، النورسي في رحاب القرآن، ص 335.
- 3- النورسي، إشارات الإعجاز في مغان الإيجاز، ص 23.
- 4- ينظر: النورسي، صيقل الإسلام، ص 97.
- 5- عشراتي، سليمان، النورسي في رحاب القرآن، ص 331.
- 6- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 123.
- 7- ينظر: سبيويه، الكتاب، 1/17.
- 8- ينظر: بودرع، عبد الرحمن، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص 131-132.
- 9- مطلوب، أحمد، أساليب بلاغية، ص 68.
- 10- القاضي، عبد الماجد، (العناصر الفكرية والفنية والنفسية في منهج الأستاذ النورسي في التفسير)، مجلة النور للدراسات الحضارية والفكرية، ص 71.
- 11- النورسي، صيقل الإسلام، ص 251.
- 12- ينظر: مشنتل، عبد الرحمن علي، التفكير اللساني في رسائل إخوان الصفا، ص 123.
- 13- جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 186.
- 14- النورسي، صيقل الإسلام، ص 227.
- 15- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 13-14.
- 16- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 59.
- 17- ينظر، نفسه، ص 179.
- 18- ينظر: نفسه، ص 113، والتشبيه عنده مثل عملية إذابة الذهب بين فصوص الفضة، في هذا المجال يسميها عبد السلام المسدي بـ(الصوغ)، ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 416.
- 19- ينظر على سبيل المثال: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 118، وصيقل الإسلام، ص 97-98.
- 20- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 118.
- 21- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 382.
- 22- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 33.
- 23- نفسه، ص 23.
- 24- دي سوسير، فرديناند، محاضرات في علم اللسان العام، ص 181-182.

- 25- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 272.
- 26- نفسه، ص 59.
- 27- عشراتي، سليمان، جمالية التشكيل الفني في رسائل النور، ص 81.
- 28- دنياجي، نور الدين محمد، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني- قراءة في اللغة ولغة الخطاب، ص 137.
- 29- ينظر: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 126.
- 30- نفسه، ص 118.
- 31- النورسي، صيقل الإسلام، ص 174.
- 32- نفسه، ص 243.
- 33- ينظر: المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 365-366.
- 34- ينظر: عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية- مكوناتها-أنواعها-تحليلها، ص 25-29.
- 35- سبيويه، الكتاب، 1/122.
- 36- ابن جني، الخصائص، 1/17.
- 37- ابن جني، اللمع في العربية، ص 30.
- 38- الزمخشري، جار الله، المفصل في علم العربية، ص 6.
- 39- الاسترابادي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، 1/8.
- 40- ينظر في تفصيل ذلك: ابن هشام، مغني اللبيب، 5/7-8.
- 41- ينظر: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 73، 77.
- 42- ينظر: نفسه، ص 141.
- 43- ينظر: نفسه، ص 77.
- 44- ينظر: نفسه، ص 59.
- 45- ينظر: نفسه، ص 78.
- 46- ينظر: نفسه، ص 99-100، وأيضا نفسه، ص 77.
- 47- عشراتي، سليمان، جمالية التشكيل الفني في رسائل النور، ص 161.
- 48- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 142.
- 49- نفسه، ص 143.
- 50- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 5/13-15.
- 51- أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، ص 35.

- 52- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 13/5.
- 53- النورسي، إشارات الإعجاز، ص 236.
- 54- ابن هشام، مغني اللبيب، 13/5.
- 55- ينظر مثلاً: إشارات الإعجاز، ص 107-109.
- 56- ينظر: نفسه، ص 50، 52.
- 57- ينظر: نفسه، ص 107-108.
- 58- الزمخشري، الكشاف، 184/1.
- 59- ينظر: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 108-109.
- 60- ينظر: الزمخشري، الكشاف، 185/1.
- 61- ينظر: الألوسي، روح المعاني، 159/1.
- 62- أوكان، عمر، اللغة والخطاب، ص 153.
- 63- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ص 51.
- 64- النورسي، صيقل الإسلام، ص 191.
- 65- القيس، امرؤ، ديوانه، ص 21.
- 66- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 303.
- 67- ينظر: مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة، ص 63.
- 68- ينظر: بومعزة، رابع، الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم- صور الوحدات الإسنادية الخمس المؤدية وظيفة العنصر المتمم، ص 42.
- 69- ينظر: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 30.
- 70- ينظر: نفسه، ص 31.
- 71- ينظر: الزمخشري، الكشاف، 117/1-118.
- 72- ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 183/1.
- 73- ينظر: النورسي، إشارات الإعجاز، ص 89.
- 74- ينظر: نفسه، ص 140.
- 75- ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 96-97.
- 76- ينظر: سيبويه، الكتاب، 34/1، 56، و 143/2.
- 77- الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 70/1.
- 78- ينظر: عميرة، خليل أحمد، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص 88.

7. قائمة المراجع:

* القرآن الكريم:

- برواية حفص عن عاصم، المطبوع بتصريح رقم 1071 من مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر الشّريف بتاريخ: (1417/05/20هـ-1997/09/22م)، القاهرة- مصر، مكتبة المجلّد العربيّ بالأزهر.
- 2- الأسترابادي، رضي الدّين، شرح الكافية في النّحو لابن الحاجب، (1979م)، ط2، بيروت- لبنان، دار الكتب العلميّة.
- 3- الألوّسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبّع المثاني، (دت)، (دط)، بيروت- لبنان، إدارة الطّباعة المنيريّة دار إحياء التّراث العربيّ.
- 4- أوكان، عمر، اللّغة والخطاب، (2011م)، ط1، القاهرة- مصر، رؤية للنّشر والتّوزيع.
- 5- بودرع، عبد الرحمن، الأساس المعرفيّ للّغويّات العربيّة- بحث في بعض المقدّمات الكلاميّة والأصوليّة للّغو العربيّ، (2000م)، ط1، تطوان- المغرب، منشورات نادي الكتاب لكلّيّة الآداب.
- 6- بومعزة، رابع، الوحدة الإسناديّة الوظيفيّة في القرآن الكريم- صور الوحدات الإسناديّة الخمس المؤديّة وظيفيّة العنصر المتمم، (2008م)، (د.ط)، دمشق- سوريا، دار ومؤسسة رسلان للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
- 7- ابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النّجّار، (دت)، (د.ط)، القاهرة- مصر، دار الكتب المصريّة.
- 8- ابن جني، اللّمع في العربيّة، تح. سميح أبو مغلي، (1988م)، (د.ط)، عمّان- الأردن، دار مجدلاوي للنّشر.
- 9- الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح. محمد التّجّي، (1999م)، ط3، لبنان، دار الكتاب العربيّ.
- 10- الجرجانيّ، علي، التّعريفات، تح. نصر الدّين التّونسيّ، (2007م)، ط1، مصر، شركة القدس المتّحدة.
- 11- جمال الدين، مصطفى، البحث النّحويّ عند الأصوليّين، (1405هـ)، ط2، قم- إيران، دار الهجرة.
- 12- الجوزيّة، ابن قيّم، بدائع الفوائد، مراجعة: محمود غانم غياث، (1972م)، ط2، مصر، مطبعة الفجّالة.
- 13- دنياجي، نور الدين محمد، التّفكير اللّغويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ- قراءة في اللّغة ولغة الخطاب، (1997م)، ط1، الدّار البيضاء- المغرب، مطبعة النّجاح الجديدة.
- 14- دي سوسير، فرديناند، محاضرات في علم اللّسان العامّ، تر. عبد القادر قنيني، (2008م)، (د.ط)، المغرب، إفريقيّا الشّرق.

- 15- الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح. عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (1418هـ/1998م)، ط1، الرياض- السعودية، مكتبة العبيكات.
- 16- الزمخشري، المفصل في علم العربية، (د.ت.)، ط2، بيروت- لبنان، دار الجيل.
- 17- سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، (1408هـ- 1988م)، ط3، مصر الناشر مكتبة الخانجي.
- 18- ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، (1984م)، (د.ط.)، تونس، الدار التونسية للنشر.
- 19- عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية: مكوناتها-أنواعها-تحليلها، (2007م)، ط4، مصر، مكتبة الآداب.
- 20- عشراي، سليمان، النورسي في رحاب القرآن، (1999م)، (د.ط.)، القاهرة- مصر، دار سوزلر.
- 21- عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، (1984م)، ط1، جدة- السعودية، عالم المعرفة.
- 22- القيس، امرؤ، ديوانه، شر. عبد الرحمن المصطاوي، (1425هـ/2004م)، ط2، بيروت- لبنان، دار المعرفة.
- 23- مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة، (1979م)، (د.ط.)، القاهرة- مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- 24- المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (2009م)، ط3، بيروت- لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- 25- مشنتل، عبد الرحمن، التفكير اللساني في رسائل إخوان الصفا، (2005م)، ط1، مصر، مكتبة الآداب.
- 26- مطلوب، أحمد، أساليب بلاغية، (د.ت.)، ط1، الكويت، نشر وكالة المطبوعات.
- 27- أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، (2007م)، ط1، القاهرة- مصر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- 28- النورسي: *إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، * صيقل الإسلام، تح. و تر. إحسان قاسم الصالحي، (2003م)، ط3، القاهرة- مصر، شركة سوزلر للنشر.
- 29- ابن هشام، عبد الله الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح. عبد اللطيف محمد الخطيب، (1421هـ/2000م)، ط1، السلسلة التراثية 21، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المجلات:

- 01- القاضي، عبد الماجد، " العناصر الفكرية والفنية والنفسية في منهج الأستاذ النورسي في التفسير"، مجلة النور للدراسات الحضارية والفكرية، إسطنبول، السنة السادسة، ع: 11، يناير 2015م.